أثر الإمام البخاري في علوم الحديث

أ. د. محمد عجاج الخطيب*

تمهـــــيد :

نشـأت علوم الحديـث مع نشـأة الروايـة في الإسلام، وبـدأ ظهور هـذه القواعـد والأسس بعد وفاة الـرسول ﷺ ، حين اهتم المسلمون بجمـع الحديث النبوي خوفاً مـن ضياعه، فاجتهدوا اجتهاداً عظيماً في حفظـه وضبطه، وحسن نقله وتدوينـه، وكان من الطبعي أن يسبق تـدوين الحديث تدويـن علم أصول الحديث، وذلـك لأن الحديث هـو المادة العلمية المقصـودة بالجمـع والدراسـة، وأصـول الحديث هـي القواعـد والمنهـاج الذي اتبـع في قبول الحديـث أو رده، ومعرفـة صحيحه مـن ضعيفه. وتجلى في منهج الصحـابة والتـابعين التثبت في قبول الأخبار، والاحتياط في الرواية، وعـدم قبول الحديث إلا عن الثقات، وأدلة هذا كثيرة لا يتسع المقام لذكرها، كما اضطروا إلى بيان أحوال الرواة، وهم نقلة الحديث، ليعرف المقبول من المردود، والراجح من المرجوح، وجاء أتباع التابعين واستنبطـوا تلك القـواعد والأسـس من منـاهج العلماء، كما استنبطـوا شروط الرواية وطرقها وقواعد الجرح والتعديل وغير ذلك، فقد لازم نشوء علم أصول الحديث نقل الحديث وروايتـه، وهذا أمر مسلم به، فمادام هنالـك نقل للحديث لابد من وجود منهـاج وطريق وقواعد وأسس لـذلك النقل، عرف العلماء الأول مفـاهيمها ودلالاتها، وتمثلهـا شيوخ البخـاري، والبخاري وطبقتـه ومن جـاء بعـدهم، فطبقـوها في نقـل الحديث وروايتـه، وفي تدوينـه والتصنيف فيـه وفي علومه، فلم يكن النقل والتصنيف كيفياً أو تلقائياً، أو عشوائياً، بل تم على أسس وقوانين قد أرسيت قـواعدها من عصر الصحابة والتابعين، قـامت على أدلة من القرآن الكريم والسنة والإجماع. وتكاملـت علوم الحديث وصارت علماً مستقلاً له شأنه العظيم بين العلوم الإسلامية. بل إن الأمة الإسلامية تفردت بهذا العلم

---

* أستاذ الحديث وعلومه ـ قسم الدراسات الإسلامية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة.

كما تفردت بعلم أصول الفقه. مما يطمئن بـأن الحديث حفظ على أسلم القواعد العلمية، من هنا كان لعلم أصول الحديث أهميـة بالغةلأنه صان السنة وحفظها عبر الأجيال. وبين للأمـة ما يحتج به مما لا يحتج بـه. بما ييسر عليها التمسك بالسنة، وحسن التـأسي بالرسول ﷺ . ويدفع كثيراً مـن الشبهات التي يثيرها بعض المغرضين حول السنـة وعلومها. وحول بعض مصادر السنـة. وبخاصة الكتب الستة. وتتجلى أهمية الموضوع أيضاً في بيان ما للبخاري من أثر كبير في السنة وعلومها. وهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، وسنبين أثر البخاري في علوم الحديث في المباحث الآتية :

- المبحث الأول : أثر البخاري في التحمل والأداء وطرقهما.
- المبحث الثاني : البخاري والمصطلحات الحديثية.
- المبحث الثالث : البخاري وعلوم الحديث الأخرى.
- الخاتمة.

المبحث الأول

أثر البخاري في التحمل والأداء وطرقهما :

١ ـ ففي التحمل أخرج في كتاب العلم في باب (متى يصح سماع الصغير) بسنده عـن ابن عباس رضي الله عنهما قـال : أقبلت راكباً على حمار أتـان وأنا يومئذ ناهزت الاحتلام ورسـول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض الصف وأرسلـت الأتان ترتع فدخلت في الصـف فلم ينكر ذلك علي. وأخرج بسنده عن الصحابي محمود بن الربيع رضي الله عنهما قال : عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو. (١)

فالبخـاري يعتد بسماع الصغير، ويفهـم من مجمـوع الحديثين أن الأمر

---

(١) ـ صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٥ ج١.

يتعلق بالتعقل والإدراك، فإذا أدرك الصغير وفهم ما يقال أمامه صح سماعه. وقد ذهب كثير من أهل العلم إلى صحة السماع لابن خمس سنين. (١)

---

(١) ـ حكاه القاضي عياض عن المحدثين، وقال ابن الصلاح : التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً (سمع) ولمن لم يبلغ خمساً، (حضر) أو (أحضر) انظر مقدمة ابن الصلاح ص٤٩ وقارن بفتح المغيث للعراقي ص٤٥ ج٢ وبالكفاية ص٥٩ وما بعدها. قال القاضي الرامهرمزي : «وحكى لي حاك أن الأوزاعي سئل عن الغلام يكتب الحديث قبل أن يبلغ الحد الذي تجري عليه فيه الأحكام، فقال إذا ضبط الإملاء جاز سماعه، وإن كان دون العشر، واحتج بحديث سبرة ابن معبد أن النبي ﷺ قال : «مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر». وهذه حكاية عن الأوزاعي، ولا أعرف صحتها، إلا أنها صحيحة الاعتبار، لأن الأمر بالصلاة، والضرب عليها إنما هو على وجه الرياضة، لا على وجه الوجوب، وكذلك كتب الحديث إنما هو للقاء وتحصيل السماع، وإذا كان هذا هكذا فليس المعتبر في كتب الحديث البلوغ ولا غيره، بل تعتبر فيه الحركة والنضاجة التيقظ والضبط» المحدث الفاصل ص١٨٦ فقرة (٤٨)، وأخرج الخطيب عن عبدالله بن أحمد قال : «سألت أبي متى يجوز سماع الصبي في الحديث ؟ فقال : إذا عقل وضبط قلت : فإنه بلغني عن رجل سميته ـ أنه قال : لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة، لأن النبي ﷺ رد البراء وابن عمر استصغرهم يوم بدر فأنكر قوله هذا وقال : بئس القول يجوز سماعه إذا عقل فكيف يصنع بسفيان بن عيينة ووكيع، وذكر أيضاً قوماً، الكفاية ص ٦١ وفي رواية قال الإمام أحمد (إن حد الغلام إذا ضبط ما يسمع. قال : إنما ذلك في القتال يعني (ابن خمس عشرة سنة) الكفاية ص٦٢. قال الخطيب البغدادي : (وقد تقدمت منا الحكاية عن بعض أهل العلم أن السماع يصح بحصول التمييز والإصغاء حسب، ولهذا أبكروا بالأطفال في السماع من الشيوخ الذين علا إسنادهم.) الكفاية ص٦٣ ـ ٦٤.

وقال القاضي عياض في باب «متى يستحب سماع الطالب. ومتى يصح سماع الطالب، ومتى يصح سماع الصغير) : (أما صحة سماعه فمتى ضبط ما سمعه صح سماعه، ولا خلاف في هذا، وصح الأخذ عنه بعد بلوغه؛ إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ، وقد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع... ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن أقل ما يحصل به الضبط، وعقل ما يسمع وحفظه، وإلا فمرجوع ذلك للعادة، ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئا فوق هذه السنة ونبيل الجبلّة ذكيّ القريحة يعقل دون هذا السن) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص٦٢ـ٦٤.

قال الحافظ السخاوي : «فليس في تعيين وقته سُنّة متبعة، إذ لا يلزم من تمييز محمود أن تمييز كل أحد كذلك، بل قد ينقص، وقد يزيد، وكذلك يلزم منه أن لا يعقل مثل =

٢ ـ وفي طرق التحمل، ذكر في باب (ما جاء في العلم وقوله تعالى : ﴿وقل رب زدني علما﴾، القراءة والعرض على المحدث، ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة، واحتج بعضهم (١)، في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، قال للنبي ﷺ : الله أمرك أن نصلي الصلوات ؟ قال نعم، قال فهذه قراءةعلى النبي ﷺ ، أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه، واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم... ويقرأ على المقرىء فيقول القارىء: أقرأني فلان (٢).

في هذه الترجمة يجمع البخاري بين المنقول والمعقول لاعتماده القراءة والعرض . وينقل عن مالك وسفيان أن القراءة على العالم وقراءته سواء، أي أن السماع والعرض بمنزلة واحدة عندهما (٣).

٣ ـ ويعتمد البخاري التحمل بالمناولة والتحمل بالمكاتبة، فيضع باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان. ويقدم أدلة نقلية وعقلية، ويذكر بعض من أجازهما من أهل العلم، بما يؤكد استقرار مفهوم هاتين الطريقتين منذ زمن الرسول ﷺ ، وبهما عمل الصحابة والتابعون (٤).

= ذلك، وسنه أقل من ذلك، كما أنه لا يلزم من عقل المجة أن يعقل غيرها مما سمعه، بل الصواب المعتبر في صحة سماع الصغير.. فهمه الخطاب، حال كونه مميزاً ما يقصد به من ذلك مما يقصد به غيره، ورده الجواب، سواء كان ابن خمس سنين أو أقل، ومتى لم يكن يعقل الخطاب ورد الجواب لم يصح أي لم يكن سامعاً... وبما قيدناه قد يشير إليه أيضاً قول الأصوليين مما حكى فيه القشيري الإجماع بعدم قبول من لم يكن حين التحمل مميزاً، مع أنه قيل في المميز غير ذلك.. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي : لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ص١٠ ـ ١١ج٢.

(١) ـ هو الحميدي شيخ البخاري كما قال ابن حجر، وفي قول له إنه أبو سعيد الحداد. انظر هدي الساري ص ٤ ـ ٥.

(٢) ـ صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٢ ج١. وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص٢٥٦ ـ ٢٦٠.

(٣) ـ المرجع السابق ص٢١ ـ ٢٢ ج١.

(٤) انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٢ ـ ٢٣ ج١ وهدي الساري ص٥ ج٢، وفتح الباري ص١٦٣ ج١. قال البخاري : (ورأى عبدالله بن عمر ويحيى بن سعيد ومالك ذلك جائزاً. واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال : لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبيﷺ. صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٣ ج١.

وأخرج البخاري بعض الأحاديث التي روى بعض رجال سندها عن شيوخهم مكاتبة(١). مما يؤكد أنه يعتمد التحمل مكاتبة، وإن لم يقترن بالإجازة وهو مذهب كثير من المتقدمين والمتأخرين، منهم أيوب السختياني (٦٦ ـ ١٣١هـ)، ومنصور بن المعتمر (١٣٢هـ)، والليث بن سعد (١٧٥هـ) وغيرهم(٢). كما روى عن شيخه محمد بن بشار بعض الأحاديث مكاتبة، ففي كتاب النذور قال : كتب إلى محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن معاذ، حدثنا ابن عون عن الشعبي، قال : قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف لهم فأمر أهله أن يذبحوا قبل أن يرجع ليأكل ضيفهم، فذبحوا قبل الصلاة، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يعيد الذبح.. «الحديث(٣).

٤ ـ ولابد من الإشارة هنا إلى مزيد استيثاق البخاري في التحمل لما روي عنعنة، بأنه لم يكتف بأن يعاصر الرواي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه ولو مرة واحدة، وفي هذا يقول العلماء : للبخاري شرطان: المعاصرة، وشرط اللقاء. فقد ألزم نفسه في صحيحه أن كل من يروي عنه بصيغة «عن فلان» وهي ما يسميه العلماء عنعنة، أن يثت لقاء الراوي لمن روى عنه، ولو مرة واحدة.

في حين أن الإمام مسلماً قد أكتفى بالمعاصرة مع امكان اللقاء لأن الثقة لا يروي عن شيخ إلا ما سمعه منه، ولا يروي عمن لم يسمعه، وإن عاصره، وهذا لا يوهن شرط الإمام مسلم، الذي ذكره في مقدمة صحيحه، فما ذهب إليه الإمام البخاري زيادة تشدد في الاستيثاق، فإنه لا يقبل خبراً إلا إذا صرح الراوي بسماعه من شيخه، أو ثبت لقاؤه له إذا روى عنعنة لأن (عن) لا تفيد السماع عنده (٤).

---

(١) انظر الكفاية ص٣٣٦ ـ ٣٤٢، وتدريب الراوي ٢٧٨، وتوضيح الأفكار ص٣٣٨ ـ ٣٣٩ ج٢، والمحدث الفاصل فقرة (٥٢٢ ـ ٥٣٠ و٥٣٤ ـ ٥٣٦)، وراجع قول الرامهزي في حكم الكتاة، فقرة (٥٤١) والخطيب في الكفاية ص٣٣٧، انظر مثال هذا صحيح البخاري بحاشية السندي باب بيع الميتة والأصنام ص٢٩ ج٢.

(٢) انظر الكفاية ص٣٣٦، وفتح المغيث ج٣ ص١٠ وتدريب الرواي ٢٧٧، والباعث الحثيث ١٣٩.

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ص ١٥٥ ج٤.

(٤) انظر التوشيح على الجامع الصحيح ص٢، وشروط الأئمة الستة ص١، وتدريب الراوي ص٤٢ وما بعدها.

٥ ـ وفي صيغ الأداء وضع البخاري في كتاب العلم باباً بعنوان (قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، وقال لنا الحميدي ـ وهو شيخه ـ كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وسمعت واحداً. قال ابن مسعود حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق، وقال شقيق عن عبدالله سمعت من النبي ﷺ كلمة. وقال حذيفة حدثنا رسول الله ﷺ حديثين . وقال ابو العالية عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه. وقال أنس عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم عز وجل.. ثم ذكر حديث ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها .. حدثوني ما هي ؟» الحديث(١). في ترجمة هذا الباب بين الإمام البخاري ما كان عليه بعض السلف في صبغ أداء ما سمعوه، ونقل بعض أهل العلم أن البخاري وغيره أجاز أن يقول فيما تحمله بالعرض على الشيخ (حدثنا وأخبرنا) (٢). وقال أبو جعفر بن حمدان : (كان قول البخاري قال لي فلان : عرض ومناولة) (٣).

وقدر رأى كثير من أهل العلم وجوب التفريق بين أداء ما تحمل سماعاً فيقال فيه سمعت وحدثنا، وبين ما تحمل عرضاً، فيقال فيه أخبرنا أو أنبأنا.

٦ ـ ومع ما ذكرنا سابقاً فإنا نرى الإمام البخاري شديد التحري في ألفاظ الأداء، وكثيراً ما يبين في الرواية الواحدة اختلاف الرواة في صيغ الأداء أو الروايات التي وردت فيها بعض ألفاظ الأداء متباينة عن بعضهم، أمانة في النقل، وحرصاً على بيان بعض اللطائف الحديثية المتعلقة بالاسناد، وشواهد هذا كثيرة، منها أنه أخرج في كتاب الزكاة في باب (لا صدقة إلا عن ظهر غنى)، قال : «حدثنا أبو موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن حكيم ابن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى ومن يستعفف يعفه

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص ٢١ ج١.

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ٥٢ والكفاية ٣٠٥ ـ ٣١٠.

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ٦٦، وقارن بتدريب الروي ٢٧٦ وفتح المغيث ج٣ ص٩.

الله». وعن وهيب قال أخبرنا هشام في سند الحديث (حدثنا) وذكر بعد ذلك (أخبرنا)(١).

ويذكر في الحج في باب (التلبية) بسنده عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة رضي الله عنها، قالت : إني لأعلم كيف كان النبي ﷺ يلبي : «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك».. وقال شعبة أخبرنا سليمان (أي الأعمش) سمعت خيثمة عن أبي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها (٢). بين الصيغة الثانية في الأداء عن الأعمش، وليؤكد سماعه لأنه رواه سابقاً عنه عنعنة.

وأخرج في باب رمي الجمار من بطن الوادي. قال : حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم، وذكر الحديث ثم قال : وقال عبدالله ابن الوليد حدثنا سفيان حدثنا الأعمش بهذا» (٣). ونكتفي بذكر الحديث الآتي الذي يبرز دقة الإمام البخاري في ألفاظ الأداء وشدة تحريه، فقد أخرج في كتاب الحج في باب (الذبح قبل الحلق) قال : حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا أبو بكر عن عبدالعزيز بن رفيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال رجل للنبي ﷺ زرت قبل أن أرمي ؟. قال : لا حرج».

وقال عبدالرحيم الرازي عن ابن خُثَيْم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

وقال القاسم بن يحيى حدثنا ابن خُثَيْم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

وقال عفان : أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٤٨ ج١.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٩ ج١.

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٣٠١ ج١، وانظر ص٣٢٥ حديثه عن يحيى بن بكير في باب (هل يقال رمضان) وص ٣٣٧ ج١، منه : باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ حديثه عن عبدالعزيز بن عبدالله، وحديثه عن (محمد أخبرنا أبو خالد الأحمر) حيث تتجلى دقته في النقل.

وقال حماد عن قيس بن سعد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ(١).

أقول ذكر بعد حديثه المسند ثلاث طرق أخرى تبين دقة الإمام البخاري في بيان ألفاظ الأداء. وأما الطريق الرابع فهو شاهد لحديثه.

المبحث الثاني

البخاري والمصطلحات الحديثية

من المعلوم أن المصطلحات العلمية تأخذ طريقها من النشأة إلى الإستقرار بين أهل الاختصاص بعد وضوح مدلولاتها وحسن إدراكها، وانتشار استعمالها بين العلماء، وتوافقهم على حقائقها وماهيتها، وتكيفها العلمي وشمولها، حتى يستقر الإصطلاح على مفهوم محدد باسم على مسمى يتميز عن غيره بحد واضح ودلالة بينة، وهذا ينطبق على المصطلحات الحديثية، إذ كان أكابر علماء التابعين يعملون بمفاهيم تلك المصطلحات التي استقرت أسماؤها في القرن الثاني والثالث، وتولى علماء الحديث بيانها وتعريفها فيما بعد في مؤلفات علوم الحديث. ومما يؤكد هذا أن بعض التابعين كانوا يروون الأحاديث من غير ذكر أسانيدها، فكان ابن شهاب وغيره يقول : (مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم)، أولم ترسلونها بلا أزمة ولاخطم، فالتزموا بالأسانيد (٢).

وتوافقوا على إطلاق المرسل على ما لم يذكر فيه الصحابي، اللهم إلا إذا

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٩٧ ج١. وانظر (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع). الحديث الثاني (حدثني اسحاق حدثني حبان.. عن حكيم بن حزام)، ص١٣ ج٢، وص١٤ ج٢ حديث أبي هريرة (.. اللهم أحببه وأحب من يحبه). وباب (السلم إلى من ليس عنده أصل)، الحديث الأول والثاني. صحيح البخاري بحاشية السندي ص٣٠ ــ ٣١ ج٢، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (كراهية الخلاف) الحديث الأول، المرجع السابق ص٢٧١ ج٢.

(٢) انظر السنة قبل التدوين ص٤٩٥ . وص٢٢٤ ـ ٢٢٦.

قيد، ففي كتاب الصيام (متى يُقضى قضاء رمضان)... (وقال إبراهيم إذا فرّط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم ير عليه طعاماً. ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً. وابن عباس أنه يطعم، ولم يذكر الله الإطعام إنما قال : ﴿فعدة من أيام أخر﴾(١). قوله (ويذكر عن أبي هريرة مرسلاً)، أي عدم الإطعام لكنه لم يقيد برواية عن أبي هريرة فكان مرسلاً.

ويذكر البخاري المتابعات والشواهد مما يؤكد أن مفهوم المتابع والشاهد قد استقر قبله، من هذا ما أخرجه عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ شرب لبناً فمضمض وقال : «إن له دسماً»، قال البخاري : تابعه يونس وصالح ابن كيسان عن الزهري (٢)، وفي باب «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، أخرج حديثاً بسنده عن مالك بن بحينة ثم قال تابعه : غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك (٣).

ويذكر الشاهد كما في حديثه بسنده عن ابن عباس في باب (الذبح قبل الحلق)، ثم قال : ... وقال حماد بن قيس بن سعد ،وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ (٤)، والأمثلة كثيرة.

ويستعمل البخاري مصطلح التحويل (ح) الذي تعارف عليه المحدثون والمصنفون حين يريد أن يتحول الراوي أو المصنف من إسناد إلى آخر يلتقي مع الإسناد الأول في إحدى طبقاته. ولاشك أن هذا الرمز أو المصطلح كان معروفا قبل الإمام البخاري ومسلم، وإن استعمال البخاري له واستعمال غيره زاده ترسيخاً. ومنحه استقرار الاصطلاح، بحيث إن المصنف سيذكر إسنادا

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٣٣٤ ج١.

(٢) المصدر السابق ص ٥٠ ج١.

(٣) المصدر السابق ص ١٢١ ج١، وانظر ص ٢٧٩ و ٢٨٠ ج١، وص٢٩٩ ج١ (باب الفتيا على الدابة آخر حديث. وص٣٠٢ ج١ باب (النسك شاة). وانظر باب ما ينهى عن الطيب للمحرم والمحرمة ص٣١٦ ج١ وص٧ ج٢ باب من انظر موسراً.

(٤) صحيح البخاري بحاشيته السندي ص ٢٩٧ ج١.

جديداً بعد حرف (ح) وورد ذكر رمز أو مصطلح التحويل (ح) في صحيح البخاري في أكثر من مائة وأربعين موضعاً، وله في ذلك أهداف وأسرار تتعلق بالسند والمتن، وإن بيانها يحتاج إلى بحث مستقل.(٥) ومن يتتبع صحيح البخاري يقف على مصطلحات كثيرة، تؤكد أن مفاهيمها قد استقرت قبل البخاري بعهد طويلٍ فيستعملها على ما توافق عليها أهل العلم.

---

(٥) انظر على سبيل المثال فتح الباري بتحقيق محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ج٣، حديث: ١٧٤٣,١١٢١. وج٥ حديث: ٢٣٤٨,٢٣٩٧,٤٤٣٩,٢٦٥٩,٢٧١٠، وج١١ حديث: ٦٢٦٦,٦٢٨٨,٦٣٠٩,٦٥٣٨,٦٥٤١ وغيرها.

المبحث الثالث

البخاري وعلوم الحديث الأخرى :

١ ـ علم غريب الحديث : إذا لم يصنف الإمام البخاري كتاباً في غريب الحديث ، فإنه أسهم في بيان معنى بعض الغريب في صحيحه، فتراجم كتبه وأبوابه، وما يسوق فيها من آيات قرآنية. ، وأحاديث نبوية معلقة، أو آثار عن الصحابة والتابعين، إنما هي لون من البيان، حتى إن ترجمة الباب أحياناً تنبىء المطالع عما سيسوقه البخاري من أحاديث، وسرعان ما يدرك الأحكام التي يدل عليها ظاهر الأحاديث، ومع هذا فقد فسر البخاري بعض الغريب بنفسه كما نقل التفسير وبيان بعض المعاني عن غيره، ففي كتاب الإيمان، باب (الإيمان وقول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس. وهو قول وفعل ويزيد وينقص، قال تعالى : ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم. وزدناهم هدى﴾ وساق الترجمة تامة، ثم قال : وقال ابن مسعود اليقين الإيمان كله... وقال مجاهد : شرع لكم : أوصيناك يا محمد وإياه ديناً واحداً. وقال ابن عباس : شرعة ومنهاجا : سبيلاً وسنة (١).

وفي باب (من يدخل قبر المرأة)، أخرج بسنده عن أنس رضي الله عنه قال : شهدنا بنت رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس على القبر، فرأيت عينيه تدمعان، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة ؛ فقال أبو طلحة أنا ، قال : فانزل في قبرها فنزل في قبرها، فقبرها.

قال ابن المبارك، قال فليح : أراه يعني الذنب. قال أبو عبدالله : ليقترفوا : ليكتسبوا» (٢). وأخرج البخاري حديث عائشة في الحج عن شيخه محمد بن بشار وفيه (.. ما يبكيك ؟.. وما شأنك ؟ قلت : لا أصلي. قال : فلا يضيرك إنما أنت امرأة من بنات آدم...» الحديث وفي آخره قال البخاري (ضير من ضار يضير ضيراً، ويقال : يضور ضوراً، وضر يضر ضراً) (٣). وفي باب (قوله

---

(١) صحيح البخاري بحاشية السندي ص١٠ ج١.

(٢) المصدر السابق ٢٣٢ ج١.

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٧٢ ج١.

تعالى : ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾... فسر في آخره بعض الغريب قال : «والرفث : الجماع. والفسوق : المعاصي، والجدال : المراء (١). وفي باب (ركوب البدن) ، قال : قال مجاهد : استعظام البدن واستحسانها. والعتيق عتقه من الجبابرة.

ويقال : وجبت سقطت إلى الأرض ومنه وجبت الشمس (٢).

وقد يورد المعنى في ترجمة الباب كما في كتاب الحج (باب قول الله تعالى أو صدقة) وهي إطعام ستة مساكين(٣).

وقد يعقد باباً خاصاً يبين فيه بعض الغريب كما في كتاب البيوع. (باب تفسير العرايا). قال : وقال مالك : العرية أن يعري الرجل النخلة، ثم يتأذى بدخوله عليه، فرخص أن يشتريها منه بتمر. وقال ابن إدريس : العرية : لا تكون إلا بالكيل من التمر يداً بيد لا يكون بالجزاف. ومما يقويه قول سهل بن أبي حثمة بالأوسق الموسقة... وقال يزيد عن سفيان بن حسين العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها، رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر (٤).

٢ ـ علم مختلف الحديث : ويجمع البخاري بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض كما في باب (ما يذكر في الفخذ ويروى عن ابن عباس وجَرْهد ومحمد ابن جحش عن النبي ﷺ «الفخذ عورة. وقال أنس : حسر النبي ﷺ عن فخذه. وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم. وقال أبو موسى غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان، وقال زيد بن ثابت : أنزلَ الله على رسله ﷺ وفخذه على فخذي فثقلت علي حتى خفت أن تُرض فخذي(٥).

---

(١) المصدر السابق ٢٧٤ ج١.

(٢) صحيح البخاري ص ٢٩٣ ج١.

(٣) صحيح البخاري ٣١١ ج١. ومثله (باب النسك شاة) ص ٣١٢ ج١.

(٤) المرجع السابق ٢٢ ـ ٢٣ ج٢.

(٥) صحيح البخاري بحاشية السندي ص ٧٧ ج١.

بين منزلة الروايـات، من الناحية الحديثية، وخرج بحكم تغطيـة الفخذ من باب الاحتياط، وسـاق بعد ذلك خبرين أحـدهما في التغطية، والثاني ما يستنبـط من فحوى النص بعدم عورتيه، والعمل بـالخبرين أولى من العمل بأحدهما وإهمال الآخر ما وجد للجمع سبيل.

وفي باب (مكث الإمام في مصلاه بعد السلام)، وقال لنا آدم: حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة، وفعله القـاسم، ويـذكر عن أبي هـريرة رفعه. لا يتطـوع الإمام في مكـانه ولم يصح. ثـم ذكر بعض الأحـاديث التـي تبين أن مكثه ﷺ إنما كان مـن أجل أن ينصرف النساء. ونـلاحظ أنه اكتفى بـالنص على عدم صحة مـا روي عن أبي هريرة مرفوعاً (١).

٣ ــ الناسـخ والمنسوخ : يبين الإمـام البخـاري الناسـخ من المنسـوخ، فأحياناً يقول : (وذاك الآخر)، أي المتـأخر (٢). وينص أحياناً على المنسوخ كما في باب نهي رسول اللـه ﷺ عن نكاح المتعة آخـراً، وروى بسنده أن علياً رضي الله عنـه قال لابـن عباس : «إن النبـي ﷺ نهى عن المتعـة وعن لحوم الحمـر الأهلية زمن خيبر؛ ثم ذكر ترخيص ابـن عباس في نكاح المتعة في الحال الشديد وفي النساء قلة. ثم روى بسنده عن سلمـة بن الأكوع عن رسول الله ﷺ «أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال... (قال سلمة)، فما أدري أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة ؟ قـال أبو عبدالله ـ يعني البخاري : (وبينه علي عن النبي ﷺ أنه منسوخ) (٣).

٤ ـ علم تاريخ الرواة : التصنيف في علم تاريخ الرواة قديم، وقد ظهر في أواخر القرن الثـانى وطلائع القرن الثالث (٤)، وأسهم الإمـام البخاري في هذا

---

(١) صحيـح البخـاري بحاشيـة السنـدي ص١٥٣ ج١. وانظـر بـاب (أحكـام أهل الـذمـة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام، وكيف رجح قولاً على آخر ص١٨٢ ج٤.

(٢) انظر كتاب الطهارة، آخر باب من كتاب الغسل ص ٦٢ و٦٣.

(٣) صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢٤٦ ج٣.

(٤) صنف قبل البخاري نحو خمسة عشر كتاباً. انظر نشأة علوم الحديث ص١٢٥.

العلم بكتابه التاريخ الكبير، في أربعة أجزاء كبيرة طبع في ثماني مجلدات في حيدر آباد الهند سنة ١٣٦١ ـ ١٣٦٢هـ، ضمت (١٢٥١٧) اثنتي عشرة ألف ترجمة وخمسمائة وسبع عشرة ترجمة، وقد حكى العلماء أن فيه نحو أربعين ألف ترجمة لرجل وامرأة (١).

وتاريخ البخاري كتاب عظيم ذكر فيه أسماء من روي عنه الحديث، وكأنه حاول استيعاب الرواة من الصحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه، بين رجل وإمرأة، وثقة وضعيف. وقد قدر شيوخه ومعاصروه تاريخه هذا، حتى إن شيخه الإمام اسحاق بن إبراهيم (ابن راهويه) لما رأى التاريخ لأول مرة فرح به كثيراً، ودخل به على الأمير عبدالله بن طاهر فقال : (أيها الأمير ألا أريك سحراً) (٢). وقال فيه التاج السبكي : «إنه لم يسبق إليه، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى فعيال عليه (٣).

رتب كتابه على حروف الهجاء، وبدأه بالمحمدين تعظيماً لاسم الرسول ﷺ، وتوج غرة كتابه باسم الرسول عليه الصلاة والسلام ونسبه الشريف. وجعل لكل اسم باباً، ورتب الأسماء في الباب الواحد على حروف المعجم، وراعى هذا في الحرف الأول من أسماء الآباء أيضاً. يذكر اسم المترجم له، وبعض من روى عنهم، وبعض من روى عنه، وقد يذكر حديثاً له، وقلما يذكر جُرحاً أو تعديلاً، وأشار إلى من كانت له صحبة. وله أيضاً كتاب «التواريخ والأنساب»(٤)، وكتاب الكنى، طبع سنة ١٣٦٠ في حيدر آباد.

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص٩٦، ومقدمة فتح الباري ص ٤٨٤، وقد استدرك أبو محمد عبدالحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) على البخاري في كتاب سماه (كتاب خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه) في جزء وسط، وكان معظم التعقيب بسبب تفاوت النسخ وأخطاء النساخ، أو مافيه قولان ولم يرجح البخاري قولاً على آخر. انظر مقدمة الكتاب المحقق.

(٢) مقدمة فتح الباري ص٤٨٤.

(٣) الرسالة المستطرفة ص٩٦.

(٤) في عشرين ورقة، انظر تاريخ التراث العربي ص ٢٥٨ ج١.

٥ ـ علم الجرح والتعديل : وهو من أهم علوم الحديث، فعليه مدار قبول الرواة وردهم، وبه يعرف صحيح الحديث من غيره، وقد قام على كواهل جهابذة العلماء ونقادهم الذين لا يحابون في الحق أحداً، وقد كان لشيوخ شيوخ البخاري وشيوخه دور كبير في هذا العلم، كما أسهم البخاري وطبقته في هذا العلم. وللبخاري مذهب متميز في الجرح والتعديل. قال ابن حجر : «للبخاري في كلامه على الرجال توق زائد، وتحر بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول : سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقل أن يقول : كذاب، أو وضاع، وإنما يقول : كذبه فلان، رماه فلان يعني بالكذب)(١).

فقد كان معتدلاً في الجرح والتعديل، وكان ورعه يمنعه من أن يقول في الرواة المجروحين جرحاً بالغاً ما يقوله كثير من الأئمة فيهم، فكثيراً ما كان يقول فيمن لا تحل الرواية عنه : (منكر الحديث)، وقد صرح بمراده بهذا فقال : كل من قلت فيه (منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه)(٢).

وقال العراقي : «فلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه)(٣)، وبتتبعي لمن قال فيه البخاري (فيه نظر) أو (منكر الحديث) فما وجدته أخرج عن واحد ممن نعته بذلك، فهو مطبق لما اتخذه منهاجاً لنفسه تطبيقاً كاملاً (٤).

وكان قوله في الرجال حسبة، وكثيراً ما يروي عن النقاد رأيهم في الرواة، عن محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال : قلت : (إن بعض الناس ينقمون

---

(١) هدي الساري ص٢٣٤ ج٢.

(٢) ميزان الاعتدال ص٦ ترجمة ٣ ج١.

(٣) فتح المغيث للعراقي ص ٤١ ـ ٤٢. وتكاد تكون هذه القاعدة مطردة لولا أن الترمذي وابن ماجه يخرجان أحياناً عمن قال فيه البخاري ذلك. انظر على سبيل المثال كتاب الضعفاء للبخاري ص٣ ترجمة إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي وقارن بتقريب التهذيب ص١٠٥ ترجمة ٤١٧ ج١.

(٤) انظر كتاب الضعفاء للبخاري ص١ ـ ٣٠، وقارنه بتهذيب التهذيب.

عليك التاريخ، يقولون فيه اغتياب الناس، فقال : إنما روينا ذلك، ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النبي ﷺ : «بئس أخوة العشيرة». قال : وسمعته يقول : «ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام»(١).

لقد كان شديد التحري في الرواة، فقد ترك عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، كما ترك مثلها أو أكثر منها لغير ذاك للبخاري فيه نظر (٢). وللبخاري (التاريخ الأوسط) مرتب ترتيباً زمنياً في (٥٦) ورقة أفاد منه ابن حجر في كتابيه تهذيب التهذيب وفي الإصابة (٣)، وله في الجرح والتعديل التاريخ الصغير، رتبه على الوفيات، يروي فيه عن العلماء ما قالوا فيمن ذكرهم (٤).

وله الضعفاء، ذكر فيه الرواة الضعفاء، وأوجز ما قيل فيهم (٥)، طبع مع التاريخ الصغير، وطبع معه كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي في مجلد لطيف بالهند (١٣٢٥هـ).

وله (التاريخ في معرفة رواة الحديث، ونقله الآثار والسنن وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم. وتاريخ وفاتهم. في (١٨ ورقة) (٦).

٦ ـ علم علل الحديث : لا تخفى أهمية هذا العلم على مشتغل في الحديث، ولا يمكن لمصنف في الحديث الصحيح إلا أن يكون على علم واسع وعميق في

---

(١) هدي الساري ص٢٣٤ ج٢.

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) انظر تاريخ التراث العربي لسزكين ص٢٥٧.

(٤) ومثاله ما جاء في ترجمة : بشر بن حرب أبي عمر والندبي، قال : ورأيت علياً وسليمان ابن حرب يضعفانه، قال علي : وكان يحيى لا يروي عنه. انظر التاريخ الصغير ص١٤٠. وقال في ترجمة جعفر بن أبي جعفر الأشجعي منكر الحديث. التاريخ الصغير ص١٧٨.

(٥) وقال في كتابه الضعفاء في ترجمة : إبراهيم بن محمد المدني الأسلمي مولاهم، (كان يرى القدر. عن يحيى بن سعيد تركه ابن المبارك، وذكر بسنده عن بشر بن عمر قال : نهاني مالك عن إبراهيم بن محمد... قلت من أجل القدر تنهاني عنه ؟ قال : ليس في دينه بذاك) ص٢٥١. وانظر ص٢٥٣ و٢٧٣ و٢٨٠.

(٦) انظر تاريخ التراث العربي ص٢٥٧.

العلل، لأن شرط الصحيح أن يكون المروي خالياً من أية علة في السند أو المتن. ولاشك أن تخريج البخاري أحاديث الصحيح حمله على التدقيق في هذا الميدان، بما لايدع لسبب خفي قادح في الحديث سبيلاً إلى ما أسنده في كتابه، ومع هذا فقد صنف البخاري كتاباً سماه (العلل) قرأه الحافظ ابن حجر على الشيخة (مريم بنت الأذرعي) (١). كما بين علل بعض الأحاديث للإمام مسلم، أخرج الحاكم بسنده عن أحمد بن حمدون القصار قال : سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقال : دعني حتى أقبل رجليك، يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله.... (٢).

٧ ـ آداب الشيخ والطالب : بنى الإمام البخاري كتاب العلم في صحيحه على نيف وخمسين باباً، ترجم لكل باب بما يناسب ما أدرج تحته من أحاديث، تدل تلك التراجم على فهم ثاقب، وحسن استنباط رائع فيما يتعلق بآداب الرواية والرواة والطلب، ولا أغالي إذا قلت : إنها أسس آداب الشيخ والطالب في تعليم الحديث وتعلمه، كما حفظ بهذه الأحاديث أدلة ما ذهب إليه، وأنار السبيل أمام من صنف بعده في أخلاق الرواي وآداب السامع، أو آداب العالم والمتعلم وفي الرواية وطرقها (٣). ويعد ما حفظه من أهم أسس التربية والتعليم، وأصول التدريس، الذي صار علماً عظيماً بعده، له أصوله وفروعه، وقد أفاد منه كثيرون من علماء الإسلام وغيرهم، ومن يوازن بين ما حفظه الإمام البخاري في هذا الميدان، وبين كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ) ـ في مجلدين في نحو (١٢٠٠) صفحة ـ تتجلَّ له مكانة تلك الأصول وأهميتها وما تولد عنها من فروع تشمل جميع مناحي آداب العالم والمتعلم وأحوالهما، وما يلحق بذلك كله(٤).

---

(١) انظر المعجم المفهرس ص١٢٧ ـ ١٢٨، والرسالة المستطرفة ص١١١، وهدي الساري ص ٢٤٦ ج٢.

(٢) معرفة علوم الحديث ص١١٣ ـ ١١٤.

(٣) انظر صحيح البخاري بحاشية السندي ص٢١ ـ ٣٨ ج١.

(٤) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع بتحقيقنا، وحلقة البحث المسجلة لدى كلية الآداب جامعة الإمارات العربية المتحدة بعنوان «الخطيب البغدادي ودوره في التربية وأصول التدريس» ١٩٩١م.

خاتمة البحث

انتهى بنا البحث إلى إبراز عدة خصائص ونتائج هي :

١ ـ إن الإمام البخاري من أبرز علماء القرن الثالث الهجري، الذين شاركوا في بناء الجانب الثقافي من الحضارة الإسلامية، وأنه ممن أرسى قواعد وقوانين علوم الحديث، وحفظ كثيراً من أدلتها من القرآن والسنة والآثار عن الصحابة والتابعين بما أنار السبيل لمن جاء بعده من العلماء، شارك في تأصيل علوم الحديث وتقعيدها من خلال منهجه في صحيحه وبقية مؤلفاته في هذا الميدان، بما هيأ لمن خلفه التفريع والبناء على الأصول.

٢ ـ وأن صحيح البخاري شاهد فذ على دور مصنفه في حفظ الحديث، وتجريد الصحيح، وعلى إفادته من علوم الحديث وحسن توظيفها وإثرائها بما يؤكد أصالتها، وسبق سلفه إلى معرفة مفاهيمها ودلالاتها وأكثر اصطلاحاتها. مما يطمئن أن الحديث قد نقله الخلف عن السلف وفق منهج علمي دقيق، تتحطم على جنباته سهام الطعن في السنة، والتشكيك فيما ثبت عن الرسول ﷺ.

٣ ـ مصنفات البخاري في علوم الحديث تثبت رسوخه وعلو منزلته بين علماء جيله خاصة، وبين سابقيه ولاحقيه عامة.

٤ ـ أقترح أن يتتبع الباحثون مؤلفات البخاري في مظانها لإخراج فهرس علمي وصفي يبين المطبوع منها والمخطوط، ومواطن المخطوط من المكتبات العالمية العامة والخاصة، وبيان مصادر ما عزي إليه من المصنفات مما لم يصل إلينا.

٥ ـ أن يجمع المطبوع من مصنفات البخاري، وتحفظ أفلام (ميكرو فلم) للمخطوط منها، وتحفظ جميعها في مكتبة مسجد الإمام البخاري تخليداً لذكره واعترافاً بعظيم فضله.

٦ ـ السعي إلى تحقيق المخطوط من مؤلفاته ونشره.

٧ ـ العمل على توجيه الأجيال إلى أعلام علمائها في مراحل التعليم، لما لهذا من أثر عميق في التربية وبناء الأمة.

والحمد لله رب العالمين،،

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع : للقاضي عياض تحقيق سيد صقر دار التراث القاهرة.

٢ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير : أحمد محمد شاكر، طبع محمد علي صبيح القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.

٣ ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه كتاب بيان خطأ.

٤ ـ تاريخ التراث العربي : فؤاد سيزكين، ترجمة د. محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥ ـ التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل البخاري، طبع الهند ١٣٦١هـ.

٦ ـ تدريب الرواي : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ـــ مكتبة القاهرة بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٩/١٩٥٩م.

٧ ـــ تهذيب التهذيب لشيخ الإسلام أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلانى، الطبعة الأولى الهند ـ حيد آباد، سنة ١٣٢٥ هـ.

٨ ـ التوشيح على الجامع الصحيح للبخاري : للحافظ جلال الدين السيوطي مخطوط دار الكتب المصرية (رقم١١٣ حديث قوله.

٩ ـــ توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار : لمحمد بن إسماعيل الحسيني الصنعانى، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

١٠ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للحافظ المؤرخ الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ١٣١٢هـ/١٩٩١م.

١١ ـ الرسالة المستطرفة : لمحمد بن جعفر الكتانى، طبع بيروت ١٣٣٢هـ.

١٢ ـــ السنة قبل التدوين : د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة مصر ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

١٣ ــ صحيح البخاري (الجامع الصحيح) بحاشية محمد بن عبدالهادي السندي، طبع دار إحياء الكتبِ العربية بالقاهرة.

١٤ ـ الضعفاء : للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع الهند ١٣٢٥هـ.

١٥ ــ فتح الباري : لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلانى، مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

١٦ ـ فتح المغيثب بشرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي، طبع القاهرة، سنة ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٧م.

١٧ ــ كتاب بيان خطأ محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليمانى ـ مؤسسة الكتب الثقافية.

١٨ ـ الكفاية في علم الرواية : للحافظ أحمد بن علي (الخطيب) البغدادي، طبع الهند سنة ١٣٥٧هـ.

١٩ ـ المحدث الفاصل بين الرواي والواعي : للقاضي الحسن بن عبدالرحمن (ابن خلاد) الرامهرمزي تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٩٧١م.

٢٠ ـ المعجم المفهرس (المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس) : لشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلانى. مصور دار الكتب المصرية تحت الرقم (٤٥٣ مصطلح).

٢١ ــ معرفة علوم الحديث : لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، مطبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٩٣٧م.

٢٢ ـ مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث) : لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهروزوري (ابن الصلاح)، طبع مصر، سنة ١٣٢٦هـ.

٢٣ ـ مقدمة فتح الباري ـ هدي الساري.

٢٤ ـ ميزان الاعتـدال : للحافظ شمس الـدين محمد بن أحمد الـذهبي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٥هـ، وطبعة عيسى الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٥ ـ نشـأة علوم الحديث : الدكتـور/ محمد عجاج الخطيب، النسخـة الأصل المحفوظة في خزانة كلية الشريعة بجامعة دمشق، ودار الكتب الظاهرية.

٢٦ ـ هـدي الساري، مقدمـة فتح البـاري، شرح صحيح البخاري لابـن حجر، المطبعـة الكبرى الميرية ببـولاق، مصر، سنة ١٣٠١هـ، وطبعة مصطفـى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.